الحماية في
الأراضي الفلسطينية المحتلة:

"يمكنهم أن يقيموا مشاريع هنا لألف سنة ولكن شيئا لن يتغير"

رفائيل إغيغورين و لونا سعادة

تشرين أول 2014

من المحلي إلى العالمي L2GP عبارة عن مبادرة حماية، تسعى للترويج للردود الفعالة، والكفؤة والمستدامة للأزمات الإنسانية وتوفير الحماية مع التركيز صراحة على النشاطات التي يقودها السكان المحليون.

للاتصال بنا:info@local2global.info للاطلاع على المزيد: http://www.local2global.info/

تعريف المؤلفين

رفائيل إغيغورين عمل في أكثر من 60 دولة مركزا على توجيه المشورة بخصوص السياسات والعمل الميداني في مجالات تسوية النزاعات والحوار بين الثقافات، والمجتمع المدني، والنوع الاجتماعي، وحقوق الإنسان وقضايا التنمية. ولديه باع طويل في تقييم وإدارة المشاريع، وفي البحث الاجتماعي والمناصرة وتفانى في التدريب وبناء القدرات في المحافل الأكاديمية وغير الرسمية.

لونا سعادة تحمل درجة الماجستير في دراسات المرأة، التنمية والقانون من جامعة بيرزيت. وهي خبيرة في النوع الاجتماعي وحقوق المرأة لأكثر من 20 سنة عملت خلالها مع هيئات تنموية في الشرق الأوسط وهيئات دولية ومع السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد عملت مستشارة للقضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي مثل مشاركة النساء السياسية، والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وصحة المرأة وحقوق المرأة مع عدد من المؤسسات الدولية والوطنية.

ما هي مبادرة من المحلي إلى العالمي؟

من المحلي إلى العالمي عبارة عن مبادرة حماية، تسعى للترويج للردود الفعالة، والكفؤة والمستدامة للأزمات الإنسانية وتوفير الحماية مع التركيز صراحة على النشاطات التي يقودها السكان المحليون. أجريت الدراسات في إطار هذه المبادرة في بورما/ ميانمار، والسودان، وجنوب السودان وزمبابوي وتجرى الأبحاث حاليا في سوريا، ميانمار، والسودان والأراضي الفلسطينية المحتلة.

جاءت المبادرة على يد مجموعة من المؤسسات في تحالف أكت[1] بالتعاون مع مؤسسات وأفراد آخرين في المناطق التي تجرى فيها الدراسات. وتحصل هذه المبادرة على الدعم من تشرتش أوف سويدن(Church of Sweden)، ودان تشرتش إيد (Dan Church Aid)والوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا) (Swedish International Development agency – SIDA) والوكالة الدنمركية للتنمية الدولية (دانيدا). (Danish International Development Agency – DANIDA)

وقد نشرت مجموعة السياسات الإنسانية لمؤسسة التنمية العالمية Overseas Development Institute's Humanitarian Policy Group (ODIHPG) كما هو الحال بالنسبة لورقة HPN72[2].

للاتصال بنا: info@local2global.info

لقراءة المزيد: http://www.local2global.info/

[1] تحالف آكت ACT Alliance عبارة عن ائتلاف بين أكثر من 120 مؤسسة منتمية لعضويته تعمل معا في 140 دولة، لخلق تغير إيجابي ومستدام في حياة الفقراء والمهمشين/ ات بغض النظر عن دينهم، وانتمائهم السياسي، ونوعهم الاجتماعي، وتوجهاتهم الجنسية، وعرقهم أو قوميتهم مع المحافظة على أعلى المستويات والمعايير الأخلاقية الدولية.

[2] HPN Paper 72 - http://www.odi.org.uk/events/2798-hpn-network-paper-local-global-protection-myanmar-burma-sudan-south-sudan-zimbabwe

الحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:
"يمكنهم أن يقيموا المشاريع هنا لألف سنة ولكن شيئا لن يتغير"

فهرس المحتويات

أولا: الملخص 4

1. المقدمة والملخص التنفيذي 4
2. النتائج 8
3. الاستنتاجات والتوصيات 13

أولا: الملخص

الحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:
"يمكنهم أن يقيموا المشاريع هنا لألف سنة ولكن شيئا لن يتغير"

"لا أعرف لم تتصرف الهيئات الدولية بهذه الطريقة. فهم يأتون إلينا بمشاريع ومساعدات تنمية، ولكن تدخلاتهم لا تنجح (...). لا تنجح لأن المشكلة هنا لا تنبع من أزمة واحدة وستنتهي، ولكنها متواصلة بتواصل الاحتلال المسبب الجذري لها. عليكم أن تدركوا أن منطقكم في العمل هذا، قد يدفعكم لتنفيذ مشاريع لألف سنة قادمة ولكنكم لن تغيروا شيئا (...). لذا توقفوا عن تلك المشاريع العشوائية وقوموا بالعمل الصواب مرة واحدة من خلال إخضاع إسرائيل للمساءلة".

(امرأة من رام الله، الضفة الغربية).

1. المقدمة والملخص التنفيذي

منذ عام 2009، بدأت مبادرة الحماية من المحلي إلى العالمي(L2GP) بإجراء أبحاث في مجتمعات عصفت بها الأزمات حتى تطلع عن كثب على رأي المجتمع المحلي بالتحديات التي تمس بحمايته وتكوين فهم دقيق لها. هذا وقد دمج مع البحث دراسات حول كيفية تأقلم المجتمعات مع الأزمات وحول آرائها بالحلول المناسبة والفعالة، وهو بهذا يسعى للمساهمة في رفع مستوى فعالية الناشطين الإنسانيين وتحركاتهم. ويعتبر البحث الحالي عن الأراضي الفلسطينية المحتلة سادس دراسة شاملة أجريت حتى تاريخه في ظل هذه المبادرة، ويستند إلى مقابلات مع أكثر من 500 رجل وامرأة من سكان القدس الشرقية، والضفة الغربية وقطاع غزة.

التحديات كما عرفتها المجتمعات

يشدد الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أن أكبر خطر على حمايتهم هو ما يعتبرونه السبب الفعلي للأزمة نفسها – ألا وهو الاحتلال الإسرائيلي. حيث يرى المستطلعون/ ات جميعهم الاحتلال على أنه أساس المشكلة وهو السبب وراء أي أزمة تعرض حمايتهم للخطر. ولولا إصرار الباحثين على معرفة المزيد، لكانت المحادثات حول الحماية والمخاطر التي تمس بها توقفت عند حديث المستطلعين/ ات عن هذا الخطر العام. فبشكل متكرر أعرب الفلسطينيون/ ات عن رأي مفاده أنهم محبطون من الحماية الدولية والناشطين الإنسانيين الذين يركزون بشكل أساسي على توفير الحد الأدنى من المساعدة التي تصل حد الكفاف، بينما يقل تركيزهم على تخفيف آثار الاحتلال. وعوضا عن ذلك، يشعر الفلسطينيون بأن على الحماية والناشطين الإنسانيين تولي المسئولية عن الحماية بطريقة تركز أساسا على المطالبة بوضع إسرائيل محمل المساءلة لتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها بالقانون الدولي (اطلع على التفاصيل في التقرير الكامل) وعلى هذه الأطراف الفاعلة أن تكثف من جهودها الدولية والوطنية للمناصرة من أجل هذه القضية.

عند حثهم على الحديث، أفاد الفلسطينيون بأن احتياجات الحماية لديهم تتنوع حسب المكان وحتى في داخل المدينة ذاتها أو بين القرى القريبة من بعضها البعض. المصدر الآخر المهم للتنوع في درجة الانكشاف والاختلاف في التهديد على الحماية هو النوع الاجتماعي. لقد ركز كافة المستطلعين/ ات على كيفية اعتمادهم على درجة القيود التي

تطبقها إسرائيل، والتي تؤثر على درجة النشاط الاقتصادي وبالتالي على العمالة، وحرية الحركة، وتوفر الخدمات جودتها والبنية التحتية، بما فيها خدمات الإسكان والبلدية، وعلى سياسات وممارسات الحكومة المحلية. ويشدد هذا التعقيد على أهمية تحليل المشكلة حسب كل سياق على حدا وعلى أن تكون عملية التحليل تشاركية عند تصميم البرامج المخصصة لتعزيز استراتيجيات التكيف المحلية وزيادة قدرتهم على الصمود.

فيما يخص الموقع الجغرافي، فيمكن تصنيف أهم مخاطر الحماية الفورية وتحدياتها عموما كما يلي:

1- القدس الشرقية، حيث تشمل أولويات الحماية على "أزمة السكن" بسبب هدم المنازل (وما يصاحبها من صدمات نفسية) والقيود المفروضة على بناء المنازل، التي تؤدي إلى الاكتظاظ، مع التمييز في تقديم خدمات البلدية، والخوف من فقدان حق الإقامة، وتضييق الفرص الاقتصادية وما يصاحبه من زيادة مستويات الفقر، والقيود على الحركة والقدرة على الوصول للأراضي وغيرها من مصادر الرزق ناهيك عن "الجدار"[3]– وكل هذه العوامل اعتبرت استراتيجيات تستخدمها الحكومة الإسرائيلية لإجبارهم على الهجرة أو الخروج من القدس؛

2- في الضفة الغربية (المناطق المصنفة ج[4])، حيث النقص الحاد في المياه سواء للاستخدامات المنزلية أو لكسب العيش، ما يؤدي إلى تقلص مناطق الرعي خاصة في حالة السكان البدو الذين يعتمدون على المواشي لكسب الرزق، ويضاف لهذا كله الانقطاع المتكرر في خدمات الكهرباء ما يؤثر على المعيشة والمدارس، ويجب ألا نغفل مصادرة الأرض، والقيود المفروضة على حركة الناس والسلع، مع النقص في المواصلات الملائمة، والذي يؤثر بشكل خاص على تلاميذ المدارس والشباب والنساء، مع غياب الاستثمارات من القطاع الخاص والفساد والمحسوبية في الحكومة المحلية. كل هذه العوامل تتراكم مسببة قلة في الفرص الاقتصادية وفداحة في الفقر. ويؤدي الفقر بدوره للتسرب من المدارس وعمالة الأطفال. ويضاف لذلك عنف المستوطنين والتوسع الاستيطاني بما في ذلك التخلص غير السليم من النفايات بطريقة تلوث موارد المياه بشكل يزيد من المخاطر على الحماية.

3- في قطاع غزة[5]، بالإضافة للاحتلال، فإن الصراع بين حماس وفتح يضيف بعدا آخر للتهديدات على الحماية. فنظرا للعزل الكامل الذي تفرضه إسرائيل على غزة، يعاني نسبة أكبر من الفلسطينيين/ ات من الفقر المدقع. وتعتبر البطالة أحد أهم أسباب الطلاق، وتعاطي المخدرات، والعنف المنزلي، والسرقة، ناهيك عن فقدان الكرامة.

ينبغي النظر في كافة هذه التهديدات على الحماية من منظور النوع الاجتماعي. تبين الدراسة خلافات كبيرة ذات صلة بالنوع الاجتماعي في تصور تهديدات الحماية واستراتيجيات التأقلم والحلول الممكنة. رغم الإجماع بين المستطلعين/ ات، بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي بشأن التحديات العامة التي تمس بحمايتهم، إلا أن التحليل المعمق، بين اختلافات في ردود النساء مقارنة مع الرجال في مناحٍ حيوية مثل موضوع تحديد الأولويات.

---

[3] يشير الفلسطينيون/ ات عادة إلى الجدار المقام بين الضفة الغربية وإسرائيل بمسمى "جدار الفصل العنصري"، أو "جدار الضم" أو "جدار التمييز العنصري – أبارتايد " بينما يشير الإسرائيليون عادة للجدار بصفته "الجدار العازل" أو "السياج الأمني". وتطبيقا للفتوى الاستشارية الصادرة سنة 2004 عن محكمة العدل الدولية، فستكتفي هذه الدراسة بالإشارة إليه بلفظة "الجدار"، حيث إن بعض التعبيرات المستخدمة أحيانا ليست دقيقة أو مفهومة بمعناها المادي.

[4] أنشئت المناطق المصنفة ج بموجب اتفاقية أوسلو الثانية الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1995. وبموجب هذه الاتفاقيات قسمت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ثلاث مناطق لكل واحدة وضعها القانوني المختلف لفترة انتقالية تمتد لخمس سنوات.

[5] أجري الجزء الرئيسي من البحث الميداني في هذه الدراسة خلال العام 2013، قبل القصف الإسرائيلي لغزة (الذي بدأ في 8 تموز 2014) والذي أضر بشكل كبير بالسكان المدنيين والبنى التحتية. ويرى المؤلفون أن هذه الأحداث قد تؤثر على احتياجات الحماية *على المدى القصير*، ولكنها لا تؤثر على نتائج هذه الدراسة فيما يتعلق بالسببين الرئيسيين. أولا، منهجية الدراسة وأهدافها تركز على التقاط الاحتياجات للحماية *على المدى البعيد* وليس على الحاجات الآنية؛ ثانيا، إعادة اندلاع الحروب في غزة وإدراك السكان لأن الهجمات يمكن أن تشن عليهم في أي وقت، يضع هذا المجتمع في سياق [ترقب] تحدث عنه المستطلعون/ ات أصلا.

بالإضافة لذلك، يمكن النظر إلى تلك المخاطر التي تهدد حماية السكان من منظور العمر، والمجموعة العرقية، حيث نلحظ أن التجمعات الأقلية مثل البدو يئنون تحت وطأة تهديدات غير متناسبة تمس بحمايتهم وتحديات أخرى رصدتها هذه الدراسة.

محاولة التعامل مع التهديدات

كيف تجد السلطات المحلية، والمجتمعات والعائلات طريقة للتأقلم من أثر الاحتلال وتبعاته على المديين القصير والبعيد. بينت النتائج أسلوبين متناقضين: فإما تعزز تلك السلطات والمجتمعات من قدراتها الذاتية وتبدأ بالاعتماد على نفسها تماما والصمود، أو على العكس تنغمس في حالة من الفساد وغياب الكرامة بعد فقدان سبل عيشها واضطرارها للاعتماد على المساعدات ما قد يولد في بعض الأحيان العنف. ورغم أن القصد من وراء البحث هو إيجاد الطرق الكفيلة بمساندة الحالة الأولى للمساعدة على الصمود إلا أن فهم كيفية تفادي السقوط في فخ الفساد والاعتمادية يكتسب الأهمية ذاتها.

لم يكن هناك اعتراف أو دعم للجهود التي يبذلها الفلسطينيون/ ات يوميا للتعامل مع آثار الاحتلال. فقد كانت استراتيجيات التأقلم لديهم متنوعة، وديناميكية ولكنها من أسف تنطوي على مخاطر عالية، مثل العمل في الأنفاق، وإقامة مبانٍ غير مرخصة، والخنوع للاستغلال في العمل، مع الوقوع تحت وطأ العقوبة لعبور "الحدود" بشكل غير شرعي، بحثا عن عمل، والنزوح وما يتبعه من خسارة لمصدر الرزق بما في ذلك الشبكات الاجتماعية ورأس المال. وهذا الأمر الأخير يأتي بتبعات على المدى البعيد للمحافظة على ملكية الأصول من عقارات، وخسارة القاعدة السياسية نظرا لتنامي عدم قدرة الفلسطينيين/ ات على البقاء في الأرض المحتلة. وتظهر مخاوف خاصة بشأن مصيبة النساء الريفيات حيث يتركن سبيل رزقهن من الزراعة أو الرعي ويدخلن للعمل في القطاع غير المنظم، ما يجعلهن عرضة للإيذاء أثناء التنقل و/أو في موقع العمل. ونظرا لعدم ملاءمة وسلامة وسائل النقل، فغالبا ما تصطحب النساء القرويات بناتهن للمدرسة وهذا يضيف عبئا إضافيا على عاتقهن. وينتهي الأمر ببعض العائلات أن تتخذ قرار إخراج بناتهن من المدارس عند بلوغهن المدرسة الثانوية.

تشمل استراتيجيات التأقلم الأخرى على الاعتماد على شبكة العلاقات (الأسرية والمجتمعية) طالما كان بالإمكان مواصلة الاستفادة من هذه الشبكة، إذ تكون مقتصدة وتخصص مساحة متوفرة، ومياه وكهرباء، بما في ذلك تدوير أو الانتقال بين المنازل، وزراعة محاصيل الاستهلاك اليومي لتحقيق الكفاف مقابل إنتاج المحاصيل المربحة، أو على العكس زيادة الاعتماد على السوق للشراء، مثل مياه الشرب، وبيع المعونات الإنسانية للحصول على المال. تشمل استراتيجيات "التقشف" على تقليل المصاريف بما فيها شراء الطعام، وبيع الأصول الإنتاجية، وتراكم الدين، وإخراج الأبناء من المدرسة، وحتى الزواج المبكر في حالة الفتيات.

أمثلة على التبعات الإيجابية على المدى البعيد تشمل على التعرف أولا بأول على الحقوق القانونية، والتنظيم الذاتي في لجان مع التركيز على حماية الحقوق، والمحافظة على الوثائق الأساسية (مثل تصاريح الإقامة). تتنظم المجتمعات لشراء مولدات تخدم الحي كله، ولإعادة بناء الطرق، ولتقديم الخدمات الأساسية. لاحظ المستطلعون/ ات أن الهيئات يمكنها (وتقوم فعلا) بالمساعدة في تسهيل القدرة على الحصول على اعتمادات للمشاريع الصغيرة، ورفع القوة الشرائية إما من خلال شبكات الأمان المستندة للنقد أو من خلال مشاريع التوظيف، والدعم المقدم للقطاع الخاص، وكلما كان ممكنا – معلومات ومناصرة عندما تكون هناك إمكانية للتوصل للحلول محليا فيما يتعلق بالتشريعات والتصاريح الإسرائيلية، مثلا السماح بتسهيل الإصلاح القانوني للطرق. إستراتيجية كسب الدخل بين النساء تشمل على العمل في أي مجال يمكن أن يؤدونه من المنزل (مثل عمل المعجنات، والطبخ، والحياكة، والدروس الخصوصية، الخ). وتستفيد أيضا النساء بدورهن من الدعم لتحسين مهاراتهن وتسويق مهاراتهن ومنتجاتهن.

أفادت النساء أن عمليات التدخل المحلية والدولية على حد سواء تغفل النوع الاجتماعي عند التعامل مع المخاطر الخاصة على الحماية الواردة الذكر فيما سبق، وبخاصة المعيقات الثقافية، والمالية والمؤسسية التي تحد من مشاركتهن في القوة العاملة. بعض الجهود الصغيرة ولكنها ذات دلالة لضمان توفر المعايير الأساسية للعمل مثل استراحات الشاي/ القهوة واستراحة لاستخدام المرحاض لا تلبي الاحتياجات الصحية الآنية فحسب، بل تأتي بمكاسب اجتماعية تساعد النساء على التأقلم. وقد أظهرت النساء حلولا فعالا وبكلفة متدنية لمشاكلهن مثل برامج "التضامن" أو "الادخار"، التي تسمح لامرأة واحدة على الأقل أسبوعيا ب "طهي وجبة جيدة لعائلتها". تعزز المنظمات النسوية الفلسطينية التمكين الاقتصادي للنساء وتوفر لهن رأس مال وقروض لإنشاء الشركات. فدمج النوع الاجتماعي يعني أيضا استهداف النساء في حملات المعلومات وإيجاد السبل لضمان توعية النساء اللواتي لا يغادرن المنزل كثيرا بالمعونة/ المشاريع الممكنة. ولمعالجة العنف المنزلي يتم تحويل النساء ل 'لجان مصالحة' يهيمن عليها الذكور (حسب الأعراف السارية). ولا تعتبر الهيئات القضائية النظامية عادلة أو فعالة. وتوجد مؤسسات نسوية تقدم النصيحة والإرشاد ولكن عدد قليل من النساء فقط أفاد بقدرتهن على الوصول لهذه المؤسسات. حيث أفاد البعض بأن هذه المؤسسات تنقصها الفعالية لتغيير وضع العنف السائد. اقترح الرجال أن تأخذ النساء دورا أقوى في الوساطة في النزاعات الأسرية، وبخاصة الأمهات اللواتي يتدخلن نيابة عن بناتهن.

رغم الفعالية الظاهرة على المدى القصير، إلا أنه بسبب الطبيعة الممتدة والمتواصلة للأزمة، فإن الكثير من تلك الاستراتيجيات تراجع أثرها. بسبب عدم القدرة على وقف التراجع العام في الظروف الحياتية وفي الرفاه، فقد أشار الفلسطينيون إلى حدوث تفكك، في المجتمع وبين الأهالي وداخل الأسرة.

الاستنتاجات والتوصيات العامة

تعتبر نتائج الدراسة ذات صلة مباشرة بهيئات العمل الإنساني وترد في الدراسة الكاملة توصيات مفصلة. الأهم هو ما طلبه الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، حول ضرورة قيام الناشطين الإنسانيين بتحديد أولويات تجعلهم يحملون مسئولياتهم محمل الجد لينا صروا على الدوام بأن الفلسطينيين/ ات الذين يقبعون تحت الاحتلال يجب أن يتمتعوا بالحماية الكاملة وباحترام حقوقهم المنصوص عليها في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

هناك إقرار بأن إيجاد حل طويل المدى للاحتلال لا يلوح في الأفق القريب، ولكن نظرا لكونه السبب المركزي للتهديدات التي تحيط بالحماية، فيجب أن تتمحور الاستراتيجيات التي تأتي بها هيئات الحماية حوله بالطريقة المناسبة لقدرتها ومهارتها. أما بالنسبة لتواصل عمل تلك الهيئات لتخفيف المعاناة الآنية، فمن المهم تغيير طريقتها في التعامل بغرض رفع مستوى الكفاءة. تبين الدراسة الكاملة مناقشة مفصلة لعدد من التوصيات العامة والخاصة. تركز الكثير من التوصيات العامة الخاصة بهيئات (الحماية) الإنسانية على المواضيع والقضايا مثل:

- يجب تحويل عملية تقدير الاحتياجات من التركيز الحصري على الاحتياجات للتركيز على مجالات تشمل القدرات المحلية، والمزايا والاستراتيجيات المحلية، مع اختيار أساليب مرنة في البرامج بحيث تسمح بتصميم البرامج لتناسب السياق والمجموعة المستهدفة.
- الطبيعة المرتبطة بالسياق للتهديدات على الحماية في مختلف المجتمعات الفلسطينية وأثرها على مختلف الفئات العمرية والنوع الاجتماعي، تستدعي طريقة عمل تحث على المشاركة المكثفة في تحليل المشكلة ووضع الحلول لها.
- ويجب أن تنتقل أنظمة الرصد والتقييم من التركيز على متابعة وتقييم كيفية تنفيذ النشاطات للتشديد على النتائج المتحققة، حتى يمكن فهم ما هي الحلول التي يمكنها أن تحقق النتائج المرجوة وتلك التي لا تأتي نفعا ولماذا.
- بالرغم من وجود خطاب خاص بالنوع الاجتماعي، إلا أننا نادرا ما نجد مقاربات تتعامل فعلا مع النوع الاجتماعي في البرامج المنفذة. وتكتسب هذه الناحية أهمية خاصة إذ توثق الدراسة اختلافات بينة على أساس النوع الاجتماعي، سواء في تصور المشكلات أو في الحلول/ أساليب التخفيف الممكنة.

- طالب المستطلعون/ ات الهيئات (بما فيها الجهات المانحة) بأن تتبنى مقاربة "تنموية" أكثر في إدارة المشاريع، وتفادي الأهداف قصيرة المدى غير المناسبة والسعي بدلا منها للتكامل الحقيقي بين مبادرات الإغاثة، والتنمية والمناصرة.
- هناك ضرورة لزيادة الدعم لتطوير القدرة الجمعية في اللجان المحلية والتحالفات القائمة مع تطوير قدرات جديدة

للاطلاع على تفاصيل النقاش والتحليل بخصوص النتائج والتوصيات الخاصة بكل منطقة على حدا، يرجى الانتقال للقسم التالي:

2. النتائج

2.1 النتائج العامة

رغم أن معظم نتائج الدراسة تعكس حالات متباينة للغاية في التجمعات المحلية إلا أنه يمكن تعميم عدد من القضايا بين الإناث ال 287 والذكور ال235 الفلسطينيين الذين أجريت معهم المقابلات.

1. **يرى جميع الفلسطينيين/ ات المستطلعين/ ات تقريبا في مختلف التجمعات أكبر تحدي على حمايتهم هو "الاحتلال الإسرائيلي" وذلك بحسب ما صرحوا به.**

وهذا هو الرد الذي تكرر أكثر من غيره خلال البحث. ولهذه النتيجة تبعات مهمة، على الناحية الجوهرية وعلى البحث نفسه. تجدر الملاحظة أنه في الكثير من المجتمعات المنكشفة في العالم، عندما يطرح باحث السؤال *ما هي المشكلة الرئيسية التي تعترض حمايتك؟* عادة ما يحمل الرد احتياجات أو مخاوف آنية وملموسة مثل "نخشى هجوم أعدائنا"، "لا يوجد لدينا مياه كافية" أو "يمكن أن يتعرض بيتنا للهدم". في المقابل، يجيب الفلسطينيين بالإشارة لجذر المشكلة، "مشكلتنا الرئيسية هي الاحتلال الإسرائيلي"، ولا يتحدثون عن التهديدات المباشرة حتى وإن كانت ملموسة مثل الهجمات الجوية في غزة أو هدم المنازل في القدس الشرقية أو الضفة الغربية. وينبغي التوضيح، أن هذا لا يعني أن السلطة الوطنية الفلسطينية بمنأى عن الانتقاد بصفتها مسئولة عن مشاكل معينة – بل هي تتعرض لانتقادات جمة – ولكنها لا تعتبر التهديد "الرئيسي" على الحماية. وقد كان اعتبار الاحتلال الإسرائيلي هو جذر المشكلة من أساسها هو الجواب السائد في كافة المقابلات.

لغايات هذا البحث، يكون لهذا الأمر أثر إضافي على سير الحياة: حتى وإن كان الهدف من الدراسة هو محاولة التقاط تصورات المجتمعات وإدارة المناقشة حول هذه المجتمعات بكلماتها هي لا بكلماتنا نحن، إلا أن هذا البحث قد خان هذا المبدأ في هذه الحالة بالتحديد. حيث اعتبر فريق البحث أن "الاحتلال الإسرائيلي" رد موسع لدرجة لا يمكن التعامل معه بفاعلية، وبدلا من مناقشة هذا الموضوع بالذات، طرحت أسئلة محددة على المستطلعين/ ات للحديث عن "التهديدات الآنية التي تمس بحمايتهم". وقد أتى هذا القرار من فريق البحث وليس من مجتمع الدراسة. وبناء عليه ينبغي التمييز بين ما تراه المجتمعات على أنه 'التهديد الرئيسي على حمايتها' – أي الاحتلال الإسرائيلي – وما يتبعه من "تهديدات مباشرة على الحماية" وهي تختلف حسب المنطقة وهي ما ندرسها بالتفصيل في الصفحات التالية.

2. **فهم الفلسطينيين/ ات ل *الحماية* يختلف اختلافا كبيرا عما هو متعارف عليه في المجتمع الدولي.** كما وضحنا، فإن الاحتلال الإسرائيلي والانتهاكات التي يرتكبها تشكل التهديد الأكثر تكرارا على الحماية بتعبير معظم المستطلعين/ ات. وكتبعات منطقية لهذا التصور، فإن "الرد الأساسي لتوفير الحماية" المتوقع من الأطراف الدولية هو التركيز

على إنفاذ القانون الدولي والقانون الإنساني بشكل خاص، مع دعوة متواصلة لوضع حد للاحتلال، ورفع الحصار عن غزة، ووقف أعمال الهدم، والترحيل، والاستيطان غير الشرعي، وغير ذلك. ويبين الاقتباس التالي تصورا عاما ظهر بين معظم الفلسطينيين/ ات المستطلعين/ ات:

"لا أعرف لم تتصرف الهيئات الدولية بهذه الطريقة. فهم يأتون إلينا بمشاريع ومساعدات تنمية، ولكن تدخلاتهم لا تنجح (...) لا تنجح لأن المشكلة هنا لا تنبع من أزمة واحدة وستنتهي، ولكنها متواصلة بتواصل الاحتلال المسبب الجذري لها. عليكم أن تدركوا أن منطقكم في العمل هذا، قد يدفعكم لتنفيذ مشاريع لألف سنة قادمة ولكنكم لن تغيروا شيئا (...). لذا توقفوا عن تلك المشاريع العشوائية وقوموا بالعمل الصواب مرة واحدة من خلال إخضاع إسرائيل للمساءلة" (امرأة من رام الله، الضفة الغربية)

في المقابل، يبدو أن معظم هيئات العمل الإنساني الموفرة للحماية الدولية تعتبر أن المسئولية الملقاة على عاتقها، تقل عن هذا الحد بكثير تقتصر على الحد الأدنى من التدخل للدعم لمجرد البقاء، والصمود وتخفيف وطأة الحال. ويركز عدد قليل جدا منها جهوده على المناصرة لإحقاق القانون الدولي المتفق عليه دوليا.

3. التهديدات "المباشرة" التي تمس بالحماية كما عرفها المستطلعون/ ات

التهديدات المباشرة التي ظهرت أكثر من غيرها في المقابلات كانت كما يلي:

القدس الشرقية	الضفة الغربية	قطاع غزة
1) التهديدات المرتبطة بالنزوح بما في ذلك القيود المفروضة على الإسكان كالاكتظاظ وهدم المنازل وعدم كفاءة الخدمات البلدية ومحدودية أماكن السكن والطرد من المسكن 2) البطالة	1) نقص المياه 2) عدم كفاءة خدمة الكهرباء (رداءة البنية التحتية) 3) البطالة 4) غياب نظام آمن وفعال للمواصلات (شائع بين الشباب)	1) البطالة 2) العنف المنزلي

4. تظهر في الدراسة **اختلافات كبيرة قائمة على أساس النوع الاجتماعي** على كافة الأبعاد، مثلا فيما يتعلق بتصورات التهديد على الحماية وفيما يتعلق برأيهم حول التحديات التي يجب اعتبارها ضمن الأولوية، وفي استراتيجيات التأقلم. في المقابل، يبين البحث أيضا غياب النوع الاجتماعي عن اهتمامات التدخلات الخارجية المحلية والدولية عند التعامل مع التحديات العامة التي تواجه الحماية ونادرا ما يتم دمج النوع الاجتماعي في البرامج والمشاريع. (اطلع أيضا على المناقشة المفصلة فيما يلي بخصوص النتائج الخاصة بالنوع الاجتماعي).

5. **يظهر في فلسطين مجموعة وفيرة ومتنوعة من التهديدات الخطيرة.** التهديدات والتحديات التي ذكرت سابقا لا تعرض سوى مشكلات ذكرت في معظم المقابلات بصفتها الأهم والتي تسبب أعلى درجة من المعاناة برأي المستطلعين/ ات. ولكن، هناك عدد كبير من التهديدات والتحديات التي ذكرت مرارا وتكرارا ولها نفس الخطورة، وسبب عدم تحليل كل واحد منها صراحة، هو أن ذكرها كان أقل من التحديات الأخرى وأن الدراسة تهدف إلى توفير تحليل قابل للتطبيق ما يحد من قدرتها على التعامل بكفاءة مع قائمة مطولة من التهديدات والتحديات. لتوضيح مصطلح "مطولة" يكفي أن نذكر مجموعة من التهديدات الأخرى التي ذكرها المستطلعون/ ات في القدس وحدها: الحرمان من لم الشمل العائلي، عدم القدرة على الحصول على تصاريح إقامة أو مواطنة كاملة أو جنسية؛ مشاكل في تسجيل الأبناء، العنف المنزلي، القيود المفروضة على الحركة بكل السبل من بينها

الجدار[6] والحواجز، والمخدرات، وقلة مراكز الترفيه، وغياب الثقة في النظام القضائي، والقيود المفروضة على التعليم ومحدودية الخدمات الصحية، ومشاكل السكن (خطر الهدم، وعدم القدرة على الحصول على تصاريح بناء قانونية صادرة عن السلطات الإسرائيلية، عدم كفاية المساحة للأسر الممتدة)، القيود الاقتصادية المشددة مثل عدم تناسب معدلات الفقر والبطالة للفلسطينيين/ ات، والقيود الناجمة عن العزل الكامل عن الضفة الغربية والشعور بالإهانة العميقة وقلة الحرية بخصوص قرارات المستقبل. يرجى الاطلاع على القسم الخاص للتهديدات المطولة التي تحدث عنها المستطلعون/ ات في هذه المناطق الثلاث.

6. **هناك ترابط قوي بين معظم التهديدات التي تمس بالحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:** الناحية الثانية التي لم يكن فيها هذا البحث أمينا كفاية تتعلق بالاحترام الصارم لتصورات المجتمعات، حيث شدد في كل نقاش على أن المستطلعين/ ات يستطيعون فقط أن يحددوا أهم ثلاث تهديدات تمس بحمايتهم. وقد اتخذ هذا القرار لغايات عملية تخدم التحليل، ولكن معظم المستطلعين/ ات شددوا على أنهم بالكاد يستطيعون تحديد أهم ثلاث تحديات تمس بحمايتهم، حيث إنه من الناحية العملية *كل تلك المسائل* (اطلع على النقطة 4 فيما سبق) تمسهم وتؤثر على مناحي حيوية في حياتهم وهي مترابطة فيما بينها ارتباطا وثيقا.

"أهم تهديد على حمايتي؟ يمكن أن يهدم بيتي، ومن الصعب أن أجد عملا، ويتعرض أبنائي لاعتداءات الجنود بلا سبب. لا أستطيع التنقل بحرية إلى أي مكان يبعد 20 دقيقة من هنا... تريدون مني أن أقرر ما هو الأهم؟ كلها لها نفس الأهمية إذا ما أردت أن تكون لي حياة طبيعي!" (رجل، سلوان، القدس)

7. **الاختلاف في التهديدات على الحماية.** يبين البحث درجة كبيرة من التفاوت في وصف التهديدات على الحماية بين مختلف التجمعات في فلسطين. ويظهر هذا الاختلاف بثلاث طرق. أولا، سياق الحياة والمشاكل المرتبطة بالحماية مختلفة في القدس الشرقية، عنها في المناطق المصنفة ج في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة. ثانيا، تختلف التحديات على الحماية بحسب كل مجتمع أو حي أو قرية على حدا. ثالثا، حتى تلك القضايا التي يبدو أنها مشتركة بين عدة مجتمعات إلا أنها في الواقع كذلك على المستوى العام فقط. غالبا، ما قد يبدو قضية مشتركة، يتم التعبير عنه بأشكال مختلفة عند عمل تحليل مفصل لكل منطقة جغرافية على حدا. ولهذه الحقيقة تبعات مهمة تمس عمل أي طرف يخطط لتوفير الدعم المجدي والمستهدف لتوفير حماية حقيقية في عمليات وضع البرامج/ المشاريع.

8. **قلة نجاح استراتيجيات الحماية الذاتية.** تتشارك استراتيجيات التأقلم جميعها بسمة واحدة وهي كونها تخفيفية ومحدودة أو محدودة جدا إذا ما قورنت بحجم المشكلة التي يجب مواجهتها. ولم تستطع أي من تلك الاستراتيجيات حل المشكلة بطريقة مرضية – على وجه التحديد – هي تنتمي لاستراتيجيات الحماية الذاتية التي يمكن تصنيفها على أنها *استراتيجيات التحمل أو الصمود*، ولكنها نادرا ما تؤدي إلى *حلول مستدامة*. على سبيل المثال، من استراتيجيات التأقلم الشائعة للتعامل مع مشكلة *البطالة* يتم اللجوء للاستدانة، والاعتماد على الشبكات الاجتماعية للتخفيف من وطأة الأوقات الشديدة ويصحب هذا تقليل مستوى الاستهلاك أو الحد من الزيارات الاجتماعية المكلفة. ونظرا للسياق العام الذي يشوبه الحرمان والقيود المفروضة فإن محاولة التوصل إلى حلول مستدامة فعلا تصبح صعبة للغاية في واقع الأمر. مرة أخرى، الأسباب الجذرية المتعلقة بالاحتلال

[6]أصدرت محكمة العدل الدولية فتوى استشارية سنة 2004 أقرت فيها بأن قيام إسرائيل ببناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني، وأن عليها أن توقف بناءه على الفور وأنه يجب على إسرائيل أن تعوض المتضررين من هذا الجدار. بأغلبية 14 إلى 1، وجد القضاة في المحكمة أن بناء الجدار ينتهك القانوني الدولي والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ومن ملاحظة أن الجدار لا يتتبع مسار الخط الأخطر، ولكنه يدخل متوغلا إلى داخل الأرض الفلسطينية، فقات المحكمة أن مسار الجدار يعدل التركيبة السكانية للأرض الفلسطينية المحتلة ومن شأنه أن يستبق ترسيم الحدود المستقبلية بين إسرائيل وفلسطين." وخلصت المحكمة إلى أنه لا يحق لإسرائيل الاعتماد على حقها في الدفاع عن النفس أو حالة الضرورة لتبرير الجدار وأن المسار المختار لا يعتبر ذا دواع أمنية.

وتقطيع أوصال الأرض تصبح السقف الذي لا يقف عند توليد الأسباب الداعية لخلق التهديد على الحماية فحسب، بل يمتد ليقوض من استراتيجيات التأقلم.

9. **استراتيجيات الحماية الذاتية تواجه "تهديدات حماية ديناميكية".** كون التهديدات الرئيسية على الحماية لا تنبع فقط من إجراءات وضعها البشر ولكنها "تفرض استراتيجيا" لتلبية الغاية النهائية للترحيل والنزوح[7]، ما يجعل استراتيجيات التأقلم تتقادم بسرعة كبيرة، نظرا لأن معظم استراتيجيات التأقلم تأتي بتهديدات أخرى على الحماية تقوض من تحقيق فعلي للحماية عند استخدامها. مثلا، عندما يكبر حجم العائلات في القدس، فإنها عادة ما تواجه تحديا كبيرا على الحماية وهو "الاكتظاظ". الرد الأول لمواجهة هذا التحدي هو محاولة بناء طوابق أو ملاحق إضافية للمنازل القائمة أو بناء منزل جديد. ولكن هذا الأمر، يستدعي طلب الحصول على تصريح إسرائيلي في نظام يشوبه درجة عالية من غياب اليقين والتكاليف الباهظة. وهذا يؤدي بطبعه إلى حالة من اليأس يدفع أصحاب الشأن إلى البناء بدون انتظار الحصول على التصريح، ما يجعل المباني المقامة غير قانونية في نظر النظام الإسرائيلي. وعليه فإن هذه الإستراتيجية، لا تحل المشكلة، أو للتعبير بدقة أكبر هي تحول مشكلة "الاكتظاظ" إلى مشكلة من نوع آخر، هي في أقله تسبب نفس القدر من الضرر – وهي التعرض لهدم المنزل.

10. **اكتسبت هيئات التدخل الخارجي فهما جيدا للقضايا الرئيسية المرتبطة بالحماية الإنسانية على المستوى العام في** الأراضي الفلسطينية المحتلة. **ولكن،** لم يتشكل لدى الجهات المانحة وهيئات العمل الإنساني الدولية فهما كاملا لتلك المشكلات على كل اختلافاتها وللوضع الخاص الذي تتعرض له كل منطقة سكنية على حدا (اطلع على النقطة 6 فيما سبق وعلى التوصيات). وبعد عقود من التدخل في فلسطين، ما زال الفهم ضعيفا بين هيئات الحماية حول ما يمكن أن ينجح وما قد لا ينجح ولماذا.

11. **لم تعط هيئات التدخل الخارجي المقدرات والاستراتيجيات المحلية حق قدرها** في تعريفهم للمشكلات ووضع البرامج. حيث كانوا يميلون في التركيز حصريا على "الاحتياجات" بدلا من "المقدرات"، ونتيجة لذلك بقيت عمليات التحديد ناقصة وهناك هامش كبير لتحديد العمليات العضوية المحلية والمساهمة فيها حيث يمكن تقويتها وتكملتها.

12. **المساعدات الخارجية دوراتها قصيرة الأمد وكذلك أهدافها.** غياب الأهداف بعيدة المدى التي تربط بين المناصرة، والإغاثة، وإعادة التأهيل والتنمية غير مناسب في إطار الأزمات المطولة نظرا لأن طول استمرار التحديات يلقي بثقله مقوضا بذلك أثر التدخلات المصممة أصلا لمواجهة تحديات قصيرة المدى.

"المساعدة الطارئة والإغاثية لها أثر سلبي لأن مدتها قصيرة ويختفي أثرها بانتهاء البرنامج. وتؤدي إلى مشاكل كثيرة بين سكان القرية. في المقابل برامج التنمية أكثر استدامة وأثرها فعال أكثر بالنسبة للمجتمع."(رجل، أم الخير، الضفة الغربية)

[7]للمزيد من المعلومات حول توجهات وأسباب النزوح في *القدس الشرقية: إحصاءات سكانية أساسية*. عدد خاص صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. آذار 2011. كما يمكن الحصول على التحليل المفسر لاستراتيجيات النزوح من خلال مصادر إسرائيلية مستقلة مثل: *السحب الهادئ لحق إقامة الفلسطينيين في القدس الشرقية (بالإنجليزية)*، هاموكيد وبيتسيلم. 1997 / *إلغاء الحقوق الاجتماعية والتأمين الصحي*، بتسيلم، أيار 2006/ *لم يعد هناك مكان نتوجه إليه: عرب الجهالين ونزوحهم العرقي*. اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل. 2011/ *معيقات أمام السلام – إعادة تأطير الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني*. اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل 2009. (المنشورات بالإنجليزية)

2-2-1 استنتاجات خاصة بالنوع الاجتماعي

تبنت الدراسة مقاربة حساسة للنوع الاجتماعي وتحليل يكشف الاختلافات المهمة في رأي الناس بالتهديدات على الحماية، واستراتيجيات التأقلم والحلول الممكنة. وهذه المناحي الهامة جاءت كما يلي:

1) هناك إجماع بين المستطلعين/ ات؛ بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي، في تحديد التحديات التي تمس بحمايتهم على المستوى العام أي شح المياه، وعدم كفاءة نظام المواصلات العامة، وغيرها. ولكن عند التعمق في التحليل، تبين الدراسة **اختلافات مهمة قائمة على أساس النوع الاجتماعي**. فمثلا، كانت ردود النساء تختلف عن ردود الرجال فيما يتعلق بالمشاكل التي ينبغي إعطاؤها الأولوية، ومن هنا أعربت النساء عن ضرورة تولية الأهمية لتربية الأبناء، وقلة مراكز الترفيه للأبناء، وعدم وجود مآوي كافية لكبار السن، والعنف الموجه ضد المرأة، والزواج المبكر، بينما لم يتطرق الذكور المستطلعون لهذه الأمور. ومن جهة أخرى لم تظهر أي قضايا عبر عنها الرجال بشكل حصري.

2) ظهر من الدراسة أن مجمل التدخلات الخارجية محلية كانت أو دولية قد أغفلت دمج النوع الاجتماعي عند التعامل مع التحديات العامة التي تمس بالحماية كما عرفها المجتمع. ولذا ندر دمج النوع الاجتماعي في البرامج والمشاريع وإن وجد لدى بعض هيئات الحماية برامج مختصة بقضايا معينة تهم النساء بشكل مباشر مثل التمكين الاقتصادي للنساء، ورفع مستوى وعي النساء بحقوقهن، والتعامل مع العنف الموجه ضد المرأة، وغيرها.

3) تبين ردود المستطلعات النساء أن التدخلات الخارجية الخاصة بتمكين المرأة لا توفر سوى الاحتياجات الأساسية في سياق تصاعد الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في هذه المناطق الثلاث من الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد ركزت النساء على حقوق الإنسان الأساسية التي تخصهن والتي تحول دون التعامل بشكل شامل مع المطالب الحقوقية النسوية، مثل المساواة الاقتصادية والوضع الاجتماعي والتمكين السياسي.

4) هذا وظهرت اختلافات أخرى قائمة على أساس النوع الاجتماعي عند الحديث عن استراتيجيات التأقلم الذاتي التي يتم تبنيها للتعامل مع مختلف التحديات التي تمس بالحماية. فقد كانت استراتيجيات التأقلم لدى النساء محدودة وتم اختيارها لتتماشى مع المعايير الاجتماعية المقبولة التي تضع إطارا محددا للوظائف والأدوار التي يقبل المجتمع بإناطتها بالنساء. مثلا، ذكرت النساء الحاجة لتمكينهن عبر تسهيل خلق الوظائف والتدريب المهني في مناطق قريبة من محل إقامتهن. في المقابل، تمكن الأعراف الاجتماعية الرجل من ميزات تسمح له بمواجهة التحديات التي تمس الحماية والتغلب عليها نظرا لحجم الحرية الأكبر المتاح للرجال دون النساء.

5) في قطاع غزة اعتبر العنف الموجه ضد المرأة أحد أهم التهديدات على الحماية. وقد أشارت إليه النساء فقط. تبين النتائج في غزة أن الإغلاق والصراع الداخلي مع ارتفاع معدلات البطالة أدت إلى زيادة في

العنف المنزلي الموجه ضد المرأة والأطفال مقارنة مع المستويات الواردة في المسح الإحصائي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2006[8].

3. الاستنتاجات والتوصيات

تشير الآراء المستطلعة في المجتمعات المحلية والنتائج إلى نوعين من التوصيات. فمن جهة، *الاستنتاجات العامة والتوصيات* التي تؤثر على أسلوب العمل بشكل عام وعلى الإستراتيجية التي يطبقها الأطراف العاملون على موضوع الحماية، ومن جهة أخرى *الخلاصة والتوصيات العملية* التي تسعى إلى تحسين آليات المساعدات الإنسانية الحالية بحيث ترفع مستوى كفاءتها. ومن ثم وضعت توصيات خاصة بالقدس الشرقية، أو المناطق المصنفة ج في الضفة الغربية أو قطاع غزة في أقسام أخرى من الدراسة.

3-1-1 الاستنتاجات والتوصيات العامة

المهمة الرئيسية لمبادرة الحماية من المحلي إلى العالمي هي محاولة التقاط رؤية المجتمعات المحلية وبخاصة تصورها لاحتياجات *الحماية*، واستراتيجيات التأقلم وكيف يمكن لهيئات التدخل الخارجي أن تحسن من مستوى الحماية. في هذا الصدد، برزت قضيتان أساسيتان وملحتان في الدراسة عن الأراضي الفلسطينية المحتلة: كيف أن كافة المستطلعين/ ات تقريبا في كل التجمعات الفلسطينية المختلفة يعتبرون صراحة أن أكبر تهديد يواجه حمايتهم هو الاحتلال الإسرائيلي، ويعتبرون هذه المشكلة أهم من أي تهديد آخر قد يمس بحمايتهم، وأنهم يعتبرون أن الجهات الدولية العاملة على الحماية، ورغم جهودها القيمة، إلا أنها لا توجه جهودها تلك في المسار الصحيح. ومن هنا، فإن أهم توصية على المستوى العام هو أن يعكف العاملون على الحماية بـ**طلب إخضاع إسرائيل للمساءلة بمقتضى القانون الدولي**، وبخاصة الامتثال بقرارات الأمم المتحدة وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 والبروتوكول الإضافي لسنة 1977 في إطار القانون الدولي الإنساني. وتطال هذه التوصية كل الجهات العاملة على تأمين الحماية بما فيها هيئات العمل الإنساني الدولية، حيث إنه من هذا المنظور، فإن التركيز على نشاطات المناصرة في الوطن يصبح خط عمل ضروري يلزم تعزيزه وجعله سمة مرافقة للجهود الإنسانية في الميدان.

ما يحدث في واقع الأمر أن هيئات العمل الإنساني المعنية بتوفير الحماية والخدمات الإنسانية تعتبر أن صلب عملها هو الحفاظ على بقاء المجتمعات المحلية، وصمودها من خلال تخفيف وطأة الوضع عليها، وهذا التوجه في العمل يخلق فجوة كبيرة بين مفهوم تلك المجتمعات للحماية وبين ما تقوم به هذه الأطراف الدولية عند التعامل مع القضية. وهذه الفجوة ليست محض تنظير، ولكنها قضية محورية لها تبعات كبيرة وتستدعي التحليل.

بدءا بأبسط العناصر، قد يبدو مفاجئا أن نلحظ أن الأرض الفلسطينية المحتلة ورغم تلقيها لأعلى نسبة من المساعدات التنموية والإنسانية محسوبة على عدد السكان في العالم[9]، إلا أن الغالبية العظمى من المستطلعين/ ات يشعرون بعدم توفر الحماية لهم. ومن هذا الصدد، نلاحظ بكل يسر أن الحجم الكبير للاستثمارات والمبادرات في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا ينسجم مع النتائج المتوقع.

---

[8] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح العنف المنزلي 2006، حزيران 2006، عن الرابطة: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1258.pdf

[9] يمكن الاطلاع مثلا على: *تقرير لجنة البرلمان والمجلس الأوروبي. التقرير السنوي 2013 حول سياسات الاتحاد الأوروبي للتنمية والمساعدات الخارجية وتنفيذها للعام 2012*؛ ويمكن الاطلاع أيضا على الإحصائيات الصادرة عن لجنة المساعدات التنموية التابعة للمنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية على الرابطة http://www.oecd.org/dac/stats/aid-at-a-glance.htm

كيف أصبح هذا الأمر ممكنا؟ لفهم هذه الظاهرة بشكل أفضل، ينبغي تحليل وتمييز مختلف أنواع الدعم المرتبط بالحماية. ومن هنا، حتى تكون نتائج نشاطات توفير الحماية فعالة ومستدامة بحيث توفر حماية حقيقية من الكوارث التي يتسبب بها البشر، ينبغي أن تضم تلك النشاطات ثلاثة أبعاد وهي:

البعد 1 ينظر في طريقة وقف التهديد نفسه، أي في جذر المشكلة. فمثلا، يمكن أن تؤدي المنظمات غير الحكومية الدولية هذا الدور من خلال حملات المناصرة والتوعية في البلدان التي تنتمي إليها للتأثر على المواطنين والحكومة، من خلال تبني مواقف واضحة حول القرارات الدولية المتفق عليها والقانون في المحافل الدولية، الخ. أما **البعد 2** فينظر في الحد الأدنى من الالتزامات التي سنها القانون الإنساني والذي يجب أن تلتزم بها الدولة المحتلة (دولة الاحتلال) تجاه الأرض التي تحتلها وتجاه مواطني[10] تلك الأرض. أخيرا، **البعد 3** يتطرق إلى البقاء، والصمود والمبادرات الساعية لتخفيف المعاناة. ولكن هذا البعد وحده يظل دائما غير كاف وغير قابل للاستدامة طالما لم يتم التعامل بشكل ملائم مع البعدين الأول والثاني. ولكن أهمية مثل هذه النشاطات تنبع من قدرتها على الأقل في التعامل بشكل جزئي أو مؤقت مع الحالات الطارئة، ولكنها لا يمكن أن تحل محل الالتزام بالمبادرة لتحقيق البعدين الأول والثاني.

مع ذلك، ما فتئت الأطراف الإنسانية تركز جهودها على البعد الثالث الذي أتي بمزيج من النتائج الجيدة والسيئة، فيما يبدو أن البعدين الأول والثاني قد اعتبرا خارج نطاق العمل أو أمورا هامشية بالنسبة للغالبية العظمى من الأطراف الفاعلة الخارجية. رغم وجود بعض العوامل الثانوية الأخرى، إلا أن الحصة الصغيرة المخصصة للبعدين الأول والثاني في مجمل الجهود تكفي لتوضيح غياب أي نتائج مرضية فيما يتعلق بالحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

بالإضافة لذلك، كون كلمة *الحماية* تستخدم عادة بدون تولية اهتمام كبير لتقسيماتها يفسر إلى حد بعيد الفجوة في الفهم بين المجتمعات المحلية في فلسطين والجهات الفاعلة الدولية. ولهذا الأمر تبعات مهمة:

أ) **تطبيع دولي لفهم الحماية** مقتصر على بعدها في البقاء والصمود. هذه الممارسة التي تفكر أولا في الصمود واستراتيجيات تخفيف المعاناة على أنها تشكل *حماية* باتت هي المعيار، بحيث أسقط على البعدين الأول والثاني – واللذين يعتبران أكثر أهمية – صفة *السياسي* وعليها اعتبارهما خارج نطاق الولاية لمعظم الأطراف التي تعمل على الحماية. مع ذلك، رغم أن الحل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هو حل سياسي، إلا أن تطبيق القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة على المواطنين الفلسطينيين هو أمر مختلف تماما، لأنه يشكل جزءا من كل إجماع دولي ويقع ضمن تعريف مسئولية كل طرف يعمل في مجال الحماية والعمل الإنساني[11]. ومن هنا، فإن الفجوة القائمة في تفسير

[10] يمكن الرجوع إلى، اتفاقية جنيف الرابعة التي تطالب سلطات الاحتلال مثل إسرائيل بحماية رفاه السكان المدنيين الواقعين تحت سيطرتها.
[11] بالإضافة للقانون الدولي الإنساني، مثلا، ينص الميثاق الإنساني الصادر عن الاتحاد الأوروبي على: "نؤكد على إعطاء الأولوية للحتميات الإنسانية ما يعني ضرورة اتخاذ التدابير أو تخفيف المعاناة الإنسانية الناشئة عن الكوارث أو النزاعات، وأن لا شيء يمكن أن يسود على هذا المبدأ.." وينص أيضا على أن "الحق في الحياة بكرامة يعني أكثر من مجرد السلامة البدنية بل يتطلب احترام الشخص بالكامل بما يشمل القيم والمعتقدات لدى الأفراد والمجتمعات المتضررة واحترام حقوق الإنسان الخاصة بها".

الحماية لا تقتصر على مفهومها بين المجتمعات المحلية والممارسات الدولية، ولكنها أيضا تمتد لفجوة بين الممارسات الدولية والحد الأدنى من المعايير القانونية التي التزمت بها الأطراف الدولية.

ب) **تقييم مبادرات الحماية** تستند لمرجع حصري يقتصر على مبادرات الحماية المحقق للبعد الثالث ولا تركز على الإطار الإجمالي ل *الحماية؛* ما يعني، أن نتائج النشاطات التي تسعى لتوفير الحماية تبدو ضمن النطاق المقبول، بينما في واقع الأمر يبين التحليل هذه الصورة المجزأة التي تغيب الفشل في التعامل مع الحلول الحقيقية والمستدامة الواردة في البعدين الأول والثاني. هذا التغييب يسهل التهرب من المساءلة ويؤثر بشكل جوهري في تصورات الرأي العام ودافعي الضرائب الذين يظلون غير مدركين للانتهاكات غير المقبولة على الحماية ولمحدودية مستوى الحماية التي توفرها هذه النشاطات. وهذا بدوره يسهم في إطالة الوضع القائم واحتلال دام لأكثر من 65 سنة من وجهة نظر الفلسطينيين – أو 47 سنة حسب المنظور الدولي – ويطيل أمد ما كان يجب أن يكون وضعا انتقاليا في أي حال كان. تبني المخطط بالكامل حسب ما يظهر في الشكل (أ) واعتباره مرجعية العمل من شأنه أقله أن يظهر الوضع الحقيقي بشكل أوضح ويعزز الشفافية والمساءلة.

توصيات عامة:

يجب على هيئات العمل الإنساني أن تغير من طريقتها في فهم *الحماية* باعتبارها مفهوم ينطوي حصريا على الصمود والبقاء وأن تتحول نحو فهم وممارسات شاملة تبذل جهودا أكبر في وإخضاع كافة الأطراف للمساءلة عن كل ما نص عليه القانون الدولي.

2.3 توصيات تشغيلية

حدت الدراسة أيضا مجموعة من *التوصيات التشغيلية* التي تهدف إلى تحسين المساعدات الإنسانية المقدمة حاليا في الأرض الفلسطينية المحتلة لزيادة أثرها ومستوى فعاليتها.

1) **الحاجة لاستثمارات أكبر في عمليات تحديد مفصلة أكثر.** لقد اكتسبت هيئات التدخل الخارجية فهما جيدا للقضايا الإنسانية على العام في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولكن، الدراسة تبين درجة من التنوع في التهديدات والتحديات التي تمس بالحماية والتي تجعل من هذه المعرفة العامة غير كافية لوضع أهداف ملائمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية. كما بينا، لا يقتصر الأمر في مشاكل الحماية على اختلاف السياق بين القدس الشرقية، والضفة الغربية وقطاع غزة، بل إن التهديدات التي تمس بالحماية أيضا تختلف باختلاف المنطقة. فغالبا، حتى ما قد يبدو لنا على أنه مصدر قلق عام مشترك بين كافة المجتمعات، يظهر في التحليل المفصل بأشكال مختلفة خاصة بكل مجتمع على حدا. في هذا السياق، فإن عملية تعريف المشكلة التي تظل عند العموميات أو تطبق أساليب المعالجة المعممة على كل الحالات تواجه احتمالية عالية بالفشل. لذا ينبغي استثمار وقت وموارد أكبر في عملية تعريف المشكلة لتكييف الحل مع حاجة كل مجتمع على حدا، إذا لزم الأمر.

2) **الحاجة لفهم أفضل ودعم الموارد والممارسات القائمة.** تميل هيئات التدخل الخارجية إلى التركيز حصريا على "الاحتياجات" متغاضية بذلك عن "الموارد" أو "الممارسات الاجتماعية الإيجابية"، ونتيجة لذلك تظل عملية تعريف المشكلة غير مكتملة. عملية تعريف المشكلة ووضع البرامج يجب أن توسع من منظورها بحيث لا يقتصر هدفها على فهم "المشكلات"، بل على تحديد وفهم الموارد والاستراتيجيات المحلية لتكوين نظرة عامة كاملة للوضع. ضمن هذا الأسلوب في العمل، فإن البرامج والمشاريع لن تكتفي بإدخال إستراتيجيات تستند إلى المشكلات التي ينبغي التعامل معها، بل تمتد للمبادرات المحلية المحددة التي يجب دعمها أو استكمالها. بسبب التباين بين مختلف المجتمعات، لا يمكن تعميم عملية تعريف المشكلة، بل يجب أن تتكيف مع الوضع الخاص بكل مجتمع على حدا.

3) **الحاجة لأنظمة تستند إلى النتائج لفهم أي الأساليب في العمل يحقق نجاحا أكثر وأسباب ذلك.** بعد عقود من التدخل في فلسطين، ما زال استيعاب هيئات الحماية – الدولية والوطنية على حد سواء – ضعيفا لما يمكن أن ينجح أو لا ينجح وأسباب ذلك. لتحقيق الفهم وإحداث التغيير ينبغي تبني أساليب وقرارات مبنية على البينة ما يؤدي إلى وجود أنظمة متابعة داخلية مع كل طرف يعمل في مجال الحماية، مع التركيز بشكل أقل على البرامج الموجهة للنشاطات والتركيز من جديد على رصد النتائج لفهم ما الذي ينجح وما الذي يفشل ولوضع أساس لفهم الأثر. بالإضافة لذلك، ينبغي توثيق أفضل للعبر المستفادة وتناقلها بين الهيئات، آخذين بالحسبان بشكل خاص صعوبة التعلم المؤسسي الذي يتسبب به تغيير الموظفين في هيئات الحماية الدولية.

4) **الحاجة لدمج حقيقي للنوع الاجتماعي.** رغم الخطابات الطنانة الداعية للمساواة في النوع الاجتماعي، إلا أن التدخلات الخارجية محلية كانت أو دولية – بخلاف بعض الاستثناءات المعدودة – يغيب عنها منظور النوع الاجتماعي عند التعامل مع التحديات العامة التي تمس بالحماية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالطريقة ذاتها، نجد ندرة في دمج النوع الاجتماعي في البرامج والمشاريع. تبين الدراسة فروقا مهمة قائمة على أساس النوع الاجتماعي في الأبعاد كافة والتي لا يمكن التعرف عليها بشكل صحيح على مستوى البرامج والتعامل معها بدون عقد تحليلات حساسة للنوع الاجتماعي، واستخدام الأدوات والأساليب التي تتعامل مع النوع الاجتماعي بجدية تامة. وجود مشاريع خاصة تتعامل مع احتياجات النساء أمر إيجابي، ولكنه لا يعتبر بديلا عن دمج النوع الاجتماعي وعن الفهم الشامل لكل مشكلة تمس بالحماية من خلال عدسة حساسة للنوع الاجتماعي. ويندرج تحت هذا التغير في أسلوب العمل الكثير من التغيرات الخاصة، مثل الحاجة لإشراك الرجال في عمليات التوعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي وعدم قصرها على النساء، حيث إن كلا الجنسين طرف في عملية التغيير.

5) **الحاجة لترابط استراتيجي أكبر بين عمليات الإغاثة، وإعادة التأهيل والتنمية ومبادرات المناصرة.** دورة المساعدات الخارجية قصيرة وأهدافها قصيرة الأمد وهي بذلك لا تكفي في إطار الأزمات المطولة. كما أن هناك ثلاثة مناحي ينبغي لتلك العمليات أن تشارك فيها على أرض الواقع لتشكل جزءا من الأهداف بعيدة المدى التي يجب أن تشمل أيضا على المناصرة التي يصاحبها إستراتيجية مكملة طويلة المدى.

6) **الحاجة لتعزيز القيادة والقدرات المحلية.** تبين الدراسة اهتماما عاما لدى المجتمعات المحلية بأن تكون التدخلات مستدامة، بحيث تأخذ على وجه الخصوص بالحسبان تواصل غياب الاستقرار في تلك المناطق الثلاث. في هذا السياق، يعتبر بناء القدرات المحلية أولوية بغية تحسين الوضع عند انتهاء التدخلات الخارجية. وقد عبر المستطلعون/ ات عن أربع احتياجات رئيسية في المناطق الثلاث وهي: أ) تطوير القيادة وخاصة بين الشباب؛ ب) بناء القدرات في مجال إدارة الموارد؛ ج) بناء القدرات بين الباحثين/ ات والعاملين المحليين لضمان عكس صوت المجتمع في العمليات والسياسات والأبحاث وتعزيزه؛ د) تسهيل قدرة المجتمع على الحصول على المعلومات. ذكر الكثير من المستطلعين/ ات الحاجة لتكوين فهم أفضل للمؤسسات المتوفرة وصلاحياتها. وذكرت العديد من النساء قلة المعلومات المتوفرة لديهم حول المشاريع المنفذة في منطقتهن والمنظمات العاملة فيها. لا يعتبر الحصول على المعلومات مكونا أساسيا من عملية بناء القدرات فحسب، بل إنه يسهم في زيادة التوازن والإنصاف في العلاقات بين اللذين يتلقون الحماية والهيئات العاملة على توفيرها. **التعامل مع هذا الحجم من التحديات لا يتطلب مهارات فردية فحسب بل يستدعي تطوير القدرات الجمعية.** في هذا الصدد، شدد المستطلعون/ات على الحاجة لتعزيز قدرات اللجان المحلية والتحالفات القائمة أو تطوير هيئات جديدة. ومن الاحتياجات الخاصة هناك: أ) التشديد على مشاركة المجتمعات المحلية بصفتها شريك حقيقي في تحديد الأسلوب والأدوات لتنفيذ مختلف المشاريع عبر إنشاء لجان مدنية للمساعدة في عملية صنع القرار عند الاستجابة لاحتياجات المجتمع، حول ما إذا كان التدخل ممكنا، وكيف يجب تنفيذه وما غير ذلك من الأمور؛ ب) تقوية التحالفات القائمة لحقوق الإنسان وحقوق المرأة بحيث تتحول إلى

هيئات ضغط فاعلة؛ ج) تعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية في المناطق المصنفة ج لرفع مستوى قدرتها على دعم المجتمع.

7) **الحاجة لتحسين البنية التحتية الأساسية، وبخاصة في المناطق المصنفة ج.** رغم القيود المفروضة على المناطق المصنفة ج، ينبغي السير في عدة وجهات: التوجهات العمومية التي ذكرها المستطلعون/ ات تشمل: أ) مستوى المناصرة– حملة دولية لدعم الحق في تحسين البنية التحتية في المناطق المصنفة ج؛ ب) تحسين الظروف الداخلية في المدارس ومراكز الرعاية الصحية؛ ج) إنشاء ملاعب ومكتبات للأطفال والشباب؛ د) تفعيل قانون المعوقين بحيث يمكن استخدام الأماكن العامة بعد تكييفها بالطريقة المناسبة.